

ولعل هذا الرمز البديع يكون راجعاً لمن ينفق العسر والمال في تطلب الدفاتن والكنوز والمطالب والحبايا فليس لكل الناس سعد كسعد المأمون وقد رأيناهم جميعاً يعودون بصفقة المغبون فنعلمهم بعد هذا البيان يفكرون ويتدبرون ويسعون لاكتساب المال من طريقه المشروع وسينه المأمون.

ثم توجه المأمون إلى الصعيد فأحل ركابه بمنف حضره الشعر في الحال فقال على سبيل الارتجال:

سألت أطلال مصر ... عن عين شمس ومنف

فما أحات جواباً ... ولا أجابت بحرف

وفي السكوت جواب ... لذي الفطنة يكني

ثم استمر حتى وصل إلى مدينة فقط من أعمال الصعيد بمديرية قنا. ومن لفظة فقط اشتق اسم القبط. ومنه أخذ الروم لفظة إيجيبتوس للدلالة على مصر والمصريين.

اتقاء الشقاء

نشر المسيو نوفيكوف العالم الاجتماعي الروسي هذا الشهر كتاباً سماه لظواهر الاقتصادية والطبيعية ومسألة شقاء الناس قال في بعض فصوله أن أمر يؤس البائسين وغنى الموسرين قد شغل بال كثيرين وهي من المسائل المعقدة ذات الأطراف والتضاعيف. فيرى بعضهم أن الشقاء من الأمور الطبيعية كالفيضانات والزلازل وقلة الأمطار وأن من يحاول إبطاله من لاعالم كالذي يتخيل أن يجري أثماراً من اللبن ويغرس أشجاراً تأتي بأرغفة من العجين مخبوزة. ومنهم من يقول أنه ليس ثمة شقاء على حين ثبت الإحصائيات أن تسعة أعشار الناس لا يأكلون عندما تطلب معدهم الأكل أو

هم فقراء مقتر عليهم في أرزاقهم ويرى بعض أرباب الأديان أن الشقاء أمر تقضي به المشيئة الربانية ولكنهم لم يستطيعوا أن يدعوا أن الشقاء حسنة من الحسنات لئلا ينسبوا إلى المولى تعالى الظلم لعباده بل أنهم وقفوا عند حد الجنات التي وعد بها البائسون وأن العالم دار محن وأكدار وغربة لا دار قرار وراحة وأن الحياة الحقيقية السعيدة يتتبع بها المرء بعد وفاته. بيد أن كثيرين من رجال الدين وإن قالوا بأن الشقاء مما يثاب عليه صاحبه إلا أنهم ينعون ويترفهون بأن يكون الأطايب ويسكنون القصور ويلبسون الوشي والديباج ولذلك ما قط منع رجال الدين الناس من السعي في الخلاص من مخالب الشقاء وتحسين معاشهم وتكثير أرزاقهم. وأرى أن الأنفع أن يقضي المرء حياته في هذه الدنيا في رفاهة لأن ذلك لا يمنعه من ممارسة الفضائل ثم إذا كتبت له الجنة يذهب إليها ويتتبع بما وعد فيها من النعيم وهذا خير له من أن يعيش في دنياه شقياً لينعم بالله في الآخرة. ولكن من لا يقولون بخلود النفس وعددهم آخذ بالنسويرون هذه الفلسفة خيالية.

ويرى بعضهم أن الشقاء أت من استئثار بعض أشخاص بأموال طائفة وحرمان الفقير منها وأنه لو كفت أيدي الأغنياء عن احتكار القسم الأعظم من الثروة ولم يحرم منها السواد الأعظم بل قسمت بينه قسمة عادلة لأصبح الناس كنهم في سعة وفارق الشقاء بين بني آدم آخر الدهر. وليس احتكار أولئك الأفراد لثروة الجسوع هو الحل الوحيد لهذه المعضلة بل أن الفقر ناشئ عنى الأرض من قلة الأرزاق اللازمة للحياة وإذا كانت هذه القلة ناشئة من أسباب اخط والبيئة يصح أن يقال أن البشر في شقاء لأنهم لم يحسنوا استخدام الأرض وتسخيرها لحاجياتهم.

لا يطل المؤمن بتقسيم الأموال على السوية لأن تلك الأموال غير كافية لرفع الشقاء كما علم بالإحصاء فقد تبين بأنه إذا حجزت جميع الأرباح والمداحيل التي تزيد عن خمسة آلاف ليرة لتوزع على من تقل مداخيلهم عن هذه القيمة لا تزيد مداخيلهم أكثر من 12 بالمائة عما هي عليه الآن ولذلك اقتضى زيادة الثروة عشرة أضعاف ما هي عليه اليوم لإنقاذ البائسين من يؤسهم ونحسهم. ولعنري أي رفاهية ينالها العامل الذي يربح الآن ثمانية قروش في يومه إذا صار يربح تسعة وهل هذا القروش يكون مرفهاً من أهل الطبقة الوسطى؟ وبعد فلا سبيل إلى حل المسألة الاجتماعية لا بزيادة الأرباح ألقاً في المنة والسبب الثاني في سقوط دعوى من يدعون بأن في تقسيم ثروة الأغنياء تفرجاً لكربة البائسين أن ثروة الأغنياء ليست بحراً لا ينضب وبراً لأحد له فنو فرضنا أن مورغان المثرى الأمريكي له دخل سنوي قدره 38 مليون فرنك ووزعه على أهل الولايات المتحدة لما أصاب الفرد سوى فرنك على أن هذا الغني لا يتأتى له أن يوزع على أهل بنده هذا القدر من الملايين إذا صودرت أمواله في السنة السابقة. وهكذا العمل بجميع الثروة فإنها إذا حجزت دفعة واحدة ووزعت دفعة واحدة لا يكون منها دواء مسكن لهذا الجراح المؤلم إلا مؤقتاً لما عرف من أن مطالب الحياة غير متناهية وغنى يوم لا يعد غنى لأيام.

ويغلط الاشتراكيون في خنطهم بين الثروة والمال وما الثروة إلا نتيجة تغير اخطب بأن يقوم عمل الإنسان على قاعدة معقولة. وجمهور الناس يخطئون في تصورهم الثروة أنها ليرات وجنيهات موضوعة في صناديق أرباب المال فكما أن هذه النقود لا تحتاج إلى التجديد كل سنة وكما أنها كمية معروفة لا يمكن زيادتها يتوهم الناس أن الثروة

كذلك وأما إذا حصلت في اليد تبقى أبد الدهر. الثروة مؤلفة من بعض الوجوه من مجموع الغلات التي جعلت في الأسواق وينبغي أن تستخرج على الدوام من المحيط الطبيعي. لنفرض أن محصول القطن في سنة بلغ 12 مليار كيلو وأن هذه الكمية تسد حاجة البشر فليس هذا بشيء بل يقتضي أن تغل السنة التالية مثل هذه الكمية لأن محصول السنة السابقة قد استهلك وفيه ولنفرض بأن في الإمكان توزيع الغلات على مساواة غلات السنة السالفة فإن مسألة الثروة العامة لا تنحل أيضاً إذ يلزم إعداد كمية مثلها للسنة التالية ولكن إذا لم يحجر تقسيم السنة الماضية بحسب أدق قواعد العدل ومن غير أقل شدة تقل غلة السنة التالية ويعدو الشقاء فييدي نواجهه.

وما المسألة في الحقيقة متوقفة على توزيع الأموال بين الناس بل أن المسألة آتية من عدم كفاية ما تنتج الأرض من الضرورات ولو غلت ما يسد عوز الناس لما عادت الغلات تساوي شيئاً بل تصبح إذ ذاك كالماء في الأنهار والخصا في شواطئ البحار. وعلى ذلك فالواجب أن نحسب ما ينبغي لنا من بر وأرز ولحم وقطن وغير ذلك لنضع ميزانية مدققة لموارد البشر وهذا لا يتيسر الآن في دور الفوضى والطفولة الذي نحن فيه. ويؤخذ من أحدث الإحصائيات أن على الخطة سنة 1907 بلغت 1086 مليون هكتو لتر موزونها 87 مليار كيلو وإذا فرضنا أن في كل هكتو لتر 80 غراماً فنو فرضنا كل إنسان يحتاج لغذائه إلى مائتي كيلو في السنة لاقتضى لنا ثلاثمائة مليار كيلو في السنة. وبهذا ترى أن على الخطة أقل مما يلزم بثلاثة أضعاف. ولعندك تقول أن بعض الشعوب تتغذى بالجاودار والذرة والأرز والمانيوك (شجيرة في أميركا يستخرج من جذعها دقيق مغذ) والموز وغيره ولكن تلك الشعوب لو تيسرت لها الخطة ما

اتخذت عنها بديلاً ولو اعتبرنا شعوب أوروبا وأميركا وحدها وهم نحو مئتين مليون نسمة لاقتضى لهم على هذا المعدل 120 مليار كينو مع أن محصول الحنطة في العالم 87.

وهكذا في سائر لوازم الحياة فالسكر مثلاً لا يحصل منه إلا على نحو 12 مليون كينو في السنة ويقتضي 50 كينوغراماً في السنة لكل إنسان تمكنه حالته من استعماله أي أنه يقتضي للبشر 75 مليار كينو منها لأوروبا وحدها 30 ملياراً. فما لدينا من السكر لا يكفي سدس البشر إذا حسبنا مجموعهم وإذا حسبنا أهل أوروبا فعندهم ثلث ما يلزمهم منه.

ثم أن محصول القطن في العالم أربعة مليارات كينو فتجد من مليار وخمسمائة مليون نسمة وهم سكان الأرض خمسمائة مليون مكتسبون كسوة تامة و 75 مليوناً نصف كسوة و 250 مليوناً عراة بالمرّة. ولكي نكسو البشر عامة يقتضي تسعة مليارات وخمسمائة مليون كينو من القطن. ومتى تأمننا أن القطن لا يستعمل فقط في الثياب بل أنه يدخل في ألف صنف من الحاجيات المنزلية والصناعية يسوغ لنا أن نحكم بأن محصوله غير كاف وربما لا يبلغ ثلث ما ينبغي لنا منه. وهكذا لو نظرت في جميع المواد اللازمة لجاء الحساب بمثل هذه النتيجة.

وتدل الإحصاءات أن 401 من كل ألف ألماني يربح الفرد منهم 246 فرنكاً في السنة و 538 يربحون 345 و 48 يربحون 1120 و 13 يربحون زهاء 3476 و 93 في المئة من النمساويين يربحون أقل من 1266 فرنكاً في السنة. ويبلغ معدل ميزانية الأسرة الموسع عليها في رزقها 1150 فرنكاً في السنة هذا ووربا بالنسبة لسائر الكرة تعد

غنية فقد حسبوا دخل الهندي فكان سبعة سنتيمات في اليوم على حين يحتاج إلى مائتي فرنك لمعاشة في السنة على أقل تعديل وهو لا يربح فيها إلا 23 والخال في الصين أتعس وأنحس فنو عدلنا بين ثروة الفرد في البلاد الغنية كالولايات المتحدة مثلاً والبلاد الفقيرة كالصين والهند لا يصيب الأسرة أكثر من ألف فرنك وهذا القدر على قننه في عصر مثل هذا العصر يصعب نيته ولو كان لكل أسرة ألف فرنك في السنة وهو بعيد الحصول لما ساع لها أن تأكل ما يغذيها فقط دع عنك بقية لوازم الحياة.

وقد انتهت بنا الحال أن صرنا نعد الهواء في هذا العصر إذا كان مباحاً من النعم وكذلك الماء بعد أن أصبح 12 مليون كيلومتر مربع من أصل ثلاثة وثمانين مليوناً محرومة في أوروبا من الهواء وأصبحت تباع زجاجة الماء القراح في كولكاردي في أستراليا الغربية في أول أيام تعدل مناجم الذهب بسبعين سنتيمناً وأصبح الماء العذب في باكور على ضفاف بحر الخزر مما يفاخر به ويعد من دواعي الرفاهية. وليست الإنسانية سعيدة بمساكنها أيضاً فالروسي يسكن في كوخ مغطى بالقش أضيق من أفحوص القطا ولو اقتضى له أن يبدل هذا المسكن بمسكن مغطى بالقرميد مصنوعاً بالحديد لوجب على روسيا صرف ستة عشر ملياراً من الفرنكات وهذا لا يتيسر إلا بعد أن تمر الأجيال أثر الأجيال.

وبعد فليس الشقاء حادثاً ممن قللة موارد الأرض ولو كان كذلك لما تطالت نفوسنا إلى الخلاص منه وكان علينا كالموت قدراً مقدوراً ولكن الأرض إذا أحسن استخدامها تعطينا عشرة أضعاف ما تعطينا الآن ويعيش الناس في بلهنية وسعادة فإن موارد هذه الكرة لا حد لها إذا علمنا لها عملها كما قال لي البيزة ركنوس الجغرافي الفرنسي

الكبير . فلو أتقنت الطرق الزراعية باستعمال الأسمدة الكيماوية وتطبيق الزراعة على العلم أي بسقيا الأراضي الجافة المياه وتخفيف الأراضي المغورة بها لأنت الأرض من الغلات والشرات ما تعد معه غلات اليوم وثمراته مضحكة من حيث كمياتها. هذا وفي الأرض منابع للثروة غير ما ذكرنا ففيها معادن لم تمسها يد البشر. وإنك لتجد في جبال الأورال بروسيا من المعادن كميات وافرة لم يقم في فكر أحد أن يستخرجها ومثل ذلك في أفريقية وأميركا بحيث يصح أن نقول أن ما استخرج من ركاز الأرض ومناجمها أقل بقليل مما لم يزل مدفوناً في صدرها وبطنها فحن لسنا في شقاء إلا لسوء تصرفنا في استخراج خيرات الأرض والانتفاع بنعم السماء لأن طريقتنا في أعمالنا ليست موافقة لمصلحتنا ومتى تعلمنا معرفة تطبيق أعمالنا على المصلحة الحقيقية فالشقاء يرحل عن هذه الكرة.

وإذا نظرنا إلى حقيقة الشقاء نراه يرجع إلى ثلاثة أصول رئيسة وهي المصائب الطبيعية والفساد والأحوال الاجتماعية فالأولى وهي من العرق والشرق والحرق والزلازل وانفجار بركان والموت يمكن تلافي خطرهما باقتصاد كل فرد عشرة أو عشرين في المئة من دخله يدخرها لحين الحاجة وبذلك إن لم يرفع عنه ثقل المصيبة فإنه يخففها على الأقل ويأمن تغييرات الفلك وسوء الطالع. والفساد يمكن تلافيه أيضاً كتلافي المصائب الطبيعية بأن يزيد الصالح من عنده قليلاً وينفق ما يفيض منه على أخيه. فرفع المصائب وتخفيف ويلات الفساد هو إذاً مناط بكثرة الإنتاج.

وما الخطأ الذي يحول دون الانتفاع بثمرات الأرض وثروتها إلا ناشئ مما يذهب إليه أكثر الناس من أنه لا يغني مغتن بسرعة إلا إذا طالت يده لسلب مال أخيه لا بأن هو

بنفسه. وهذا الفكر هو الذي جعل السرقة والغش والنصوصية والتعدي والامتنياز
وبعبارة أوجز جعل الاختلاس نافعاً لمن يأتيه. فإذا قدر للإنسانية أن تنجو من هذا
الخطأ الفادح فالرفاهية العامة مضمونة للكافة. وما دام البشر ينظرون إلى الاختلاس
على ضروريته بأنه نافع فسوف يبقون في شقاء وعلى العكس يكونون أغنياء سعداء متى
اعتبروا الاختلاس ضاراً ومتى زاد التناسب حدة أودت الحياة ضعفاً تاماً أي موتاً.
والتناسب بين المخنوقات واخيط من حيث علم النفس هو الحقيقة وعدم التناسب هو
الخطأ. ومن هنا كانت الحقيقة مولدة للاستتاع والخطأ آتياً بالتألم فالخطأ هو مثل
مرض عقلي ونتيجته بالطبع ضعف التركيب النامي إفرادياً كان أو إجماعياً قال بوهم:
أليس الذكاء الإنساني الذي يراه كثيرون حاسة من شأنها الإحاطة بالأمور هو الأخرى
بأن يكون قلّة الكفاءة في إدراك الحقائق وذلك لأن الحيوانات تعرف أموراً قليلة
ولكنها تسقط في أمور أقل منا فهي تفوقنا على ما فينا من ذكاء لأننا معشر البشر
نعرف أموراً كثيرة ولكننا نخترع نظريات كثيرة حشوها الخطأ والخطل. فحالة الإنسان
من بعض الوجوه أنعس من حال الحيوان لأن المصائب الناتجة من سوء تأويل الحوادث
أعظم من المصائب التي يكون منشؤها الجهل مباشرة فكنا أن الصحة والمرض أمران
متوازنان متعاقلان في هذه الحياة يسيران كنهرين يمزجان مياههما بعضهما ببعض هكذا
الحياة الطبيعية تمشي مع الحقيقة والباطل كثفاً إلى كثف منذ قرون وسنين وسوف
تسير كذلك إلى آخر الأزمان.

والخطأ الأساسي في الاقتصاد أن فكر الاختلاس والنفع المرجو منه هو في الحقيقة روح
الشّر ويحول دون سعادة البشر فإذا تمكنا من شفاء نفوسنا من هذا المرض العقلي

فالمسألة الاجتماعية تنحل لساعتها. ودواء الباطل بالدعوة إلى الحق. فالباطل يشفى لأننا نرى منه جزءاً يضحل كل يوم بفضل انتشار العلم فلا ينبغي اليأس من القضاء عليه ولا بد من أن يأتي يوم تغلب فيه الحقائق الاقتصادية على الناموس ويرون الاختلاس ضاراً فيجندل الشقاء أبد الدهر.

المنازل الرخيصة في الغرب

قال النوردد روزبري: إن من يعمل لما فيه إهماض تلك الجماعات من الناس الذي قضى عليهم أن تصفر وجوههم وتذل نفوسهم وتحط مداركهم في المساكن القدرة التي يتولونها هو بلا شك عامل على ما فيه نفع الجنس البشري عامة.

ولقد نشأت الفكرة الأولى لإنشاء بيوت العننة حوالي سنة 1810 وزادت حركتها سنة 1835 على يد شركات المناجم بني الحدود الفرنسية البلجيكية واحتذى أحد أرباب المعامل الألمانية سنة 1835 حذو الشركات الفرنسية فأنشأ في مولهوس إحدى مدن ألمانيا مسكناً كبيراً في حديقة تشمل على 36 منزلاً فتم عمله على أحسن الأساليب واقتدى به كثير من أهل المقاطعات في الشرق والشمال في فرنسا.

وفي سنة 1851 توسع أحد الفرنسيين في هذا الفكر وأنشأ شركة عبرت لألف ومائتي أسرة ألفاً ومائتي مسكن منفرد بعضها عن بعض ولكل منها حديقة يصبح ساكنها مالكا لها وللسترل بعد مدة يدفع ثمنها على نجوم مقررة.

وبدأت إنكترا في سنتي 1841 و 1848 بالافتداء بالفرنسيين والألمان في هذا السيل وأنشأت إحدى شركات فرنسا مساكن طيبة للعننة كل منها مؤلف من حديقة وطبقة أرضية ومطبخ وغرفتين وفي الطبقة الثانية ثلاث غرف وبيت مؤونة وقبور